

## 111- التعليق على الكافي (كتاب الوكالة) - فضيلة الشيخ أد

سامي بن محمد الصقير - 2 ربيع الأول 5441هـ

سامي بن محمد الصقير

بسم الله الرحمن الرحيم. قال الشيخ بن قدامة رحمه الله تعالى في كتابه الكافي في باب المضاربة قال رحمه الله وكل شرط يؤثر في جهالة الريح يبطل المضاربة. لانه يمنع التسليم الواجب وما لا يؤثر فيه لا يبطلها في قياس قوله - 00:00:00 بنصه فيما اذا شرط سهما من الوضيعة ان المضاربة صحيحة لانه اذا حذف الشرط بقي الاذن بحاله ويحتمل بطلان لانه انما رضي بالعقد بهذا الشرط فإذا فسد الرضا به - 00:00:20

المزارعة اذا شرط البذر من العامل الشروط الفاسدة في البيع طيب بسم الله الرحمن الرحيم يقول وكل شرط يؤثر في جهالة الذبح يبطل المضاربة كل شرط يؤثر في جهالة الريح - 00:00:35 كما لو قال خذ هذا المال مضاربةولي عشرة الاف هذا ايضا من الجهاد انه معين او ان يقول خذ هذا المال مضاربةولي ربح هذا الشهر ولنك ربح الشهر القادم - 00:00:51

قال لانه يمنع التسليم الواجب وما لا يؤثر فيه لا يبطلها في قياس قوله لنصه فيما اذا شرط سهما من الوضيعة ان المضاربة الصحيحة. اذا اذا شرط شرطا يؤثر في جهالة المضاربة في جهالة الريح. فالعقد صحيح والشرط - 00:01:07 فاسد ثم قال الملك ويحتمل البطلان. يعني يحتمل ان هذا الشرط يعود على العقد بالبطلان لماذا؟ قال لانه انما رضي بالعقد بهذا الشرط فإذا فسد الرضا ففسد وકأن - 00:01:26

شرط الرضا ليس موجودا في العقد فإذا قلت مثلا خذ هذا المال مضاربة بشرط ان يكون لي من الذبح عشرة الاف انا الان اعطيت كمالي مضاربة على ان يكون لي عشرة الاف. فانا رضيت بهذا العقد بهذا الوصف - 00:01:45

اذا فات الوصف يفوت ما ايش؟ تفرع عليه وهو الرضا البيع اذا فات الرضا لم يصح العقد. ولهذا قال المزارعة اذا شرط البذر من العامل الى اخره ولو لو ان المؤلف رحمه الله قال كالبيع اذا فقد الرضا لم يصح لك الاولى - 00:02:03

لان المزارع اذا شرط البذر من العامل فيها خلاف بين العلماء والقاعدة ان انه في حال في في حال القياس انما يقايس على متفق عليه لا على مختلف فيه لان من شرط صحة القياس ان يكون المقياس عليه ان يكون الاصل المقياس عليه منتفقا عليه بين الخصمين - 00:02:25

الصحيح في هذه المسألة ان الشرط يفسد العقد صحيح. نعم احسن الله اليك قال رحمه الله ومتى فسدت فالتصريف صحيح؟ لانه باذن رب المال والوضيعة عليه لان كل عقد لا ضمان في صحيحه لا ضمان في فاسده - 00:02:52

والربح لرب المال لانه نماء ما له وانما يستحق بالشرط وهو فاسد ها هنا لا يستحق به شيء وللعامل اجرة مثله لانه بذل منافعه بعوض لم يسلم له وان فسدت الشركة طيب اذا يقول المارد رحمه الله ومتى فسدت يعني المضاربة فالتصريف صحيح - 00:03:14

اي تصرف العامل صحيح عل ذا القلب لانه باذن رب المال. والوضيعة عليه. يعني على من؟ على رب المال. لان كل في صحيحه لا ضمان في فاسده ولهذا قال والربح لرب المال لانه نماء ماله وانما يستحق بالشرط وهو فاسد هنا لا يستحق به شيء - 00:03:40

العامل اجرة مثله. العامل له الاجرة لانه متى فسد العقد بطل المسمى قاعدة عند الفقهاء متى بطل العقد او متى فسد العقد بطل

المسمى في العقد مثلا اجره ايجاره فاسدة - 00:04:06

اجرتك بيتي مثلا بكتنا وتبين ان عقد الايجار فاسد فهل الواجب المسمى في العقد او الواجب المثل؟ يقول الواجب اجرة المثل الواجب اجرة مثل اذا متى بطل المسمى ؟ فالواجب - 00:04:28

اجرة المثل او المثل هنا. نعم احسن الله اليك قال رحمه الله وان فسد وان فسدة الشركة قسم الربح على رؤوس اموالهما رجع كل واحد ورجع كل واحد منها عن الاخر باجر عمله. لما ذكرنا - 00:04:48

وقال الشريف ابو جعفر الريح بينهما على ما شرطاه لانه عقد يجوز ان يكون عوضا. طيب وان فزت الشركة قسم الربح على رؤوس اموالهما اذا قال قائل العامل ليس عنده رأس مال - 00:05:05

كيف يقول على رؤوس اموالهما كيف والعامل ايضا لا ما تصير مضاربة تصير على شركة عنان لا نقول هنا الكلام المؤلف عام رحمة الله ليس في المضاربة. وان فسدة الشركة يعني اي شركة قسم الربح على رؤوس اموالهم - 00:05:20

ورجع كل واحد منها على الاخر لاجل عمله لما ذكرنا احسن الله اليك قال رحمه الله وقال الشريف ابو جعفر الريح بينهما على ما شرطاه لانه عقد يجوز ان يكون عوضه عوذه مجھولا فوجب - 00:05:52

مسمي في فاسده كالنکاح قال رحمه الله فصل وعلى العامل عمل ما جرت العادة بعمله له من نشر وطي وايجاب وقبول وقبض ثمن وزن ما خف كالنکود والمسلك لان اطلاق الاذن يحمل على العرف - 00:06:12

والعرف ان هذه الامور يتولاها بنفسه. فان استأجر من يفعلها فعليه الاجرة في ماله لانه بذلك عوضا عما يلزمها. وما جرت العادة ان يستنيب فيه كحمل المتعة وزن ما ينقل والنداء. فله ان يستأجر من ما له - 00:06:30

انقراض من يفعله لانه العرف. طيب اذا على العامل عمل ما جرت العادة بعمله. وهذا دليل على انه يرجع بذلك الى العرف وما ذكره المؤلف امثلة قد تكون في زمانهم - 00:06:47

طيب فان لزمه شيء مما جرى به العرف واستأجر ان لزمه شيء مما جرى به العرف واستأجر عليه الاجرة من ما له لانه بذلك عوضا عما يلزمها كما قال المؤلف. فمثلا لو احتاج الى نداء - 00:07:00

او احتاج الى عمل من اعمال فاستأجر من يقوم بذلك. نقول في الاصل انه هو الذي هو الملزم فتكون الاجرة عليه لان لان هذا العوض عن امر يلزمها نعم احسن الله اليك قال رحمه الله - 00:07:21

فان فعله بنفسه ليأخذ اجرة لم يستحقها نص عليه لانه تبرع بفعل ما لم يلزمها فلم يكن له اجر المرأة التي تستحق على زوجها خادما اذا خدمت اذا خدمت نفسها - 00:07:40

ويترخرج ان له الاجر انه فعل ما يستحقه الاجر فيه فاستحقه كالاجنبي. ولكن الصحيح الاول انه اذا اذا قلنا انه يلزمها واستأجر قد بذلك العوض في امر ترجع منفعته اليه. نعم - 00:07:56

احسن الله اليك قال رحمه الله فصل وليس له ان يشتري باكثر من رأس المال. لان الاذن لم يتناول غيره فان الفا اشتري عبدا بالف فهو للمضاربة لانه مأذون فيه فان اشتري اخر لم يدخل في المضاربة لانه غير مأذون فيه - 00:08:13  
وحكمه حكم مالي. طيب ليس له يعني العامل ان يشتري باكثر من رأس المال فاذا كان رأس المال مثلا مئة الف ليس له ان يشتري شيئا بمئة وعشرون لان الاذن انما تناول المئة فقط - 00:08:33

ولهذا قال فان كان الفا عبدا بالف فهو المضاربة لانه مأذون فيه فان اشتري اخر لم يدخل في المضاربة لانه لم يؤذن له في لكن لو فرض انه فعل واشتري باكثر من رأس المال - 00:08:49

هذا يرجع الى تصرف الفضولي يكون قد تصرف تصرفه فضوليا فان اذن من من هو له نفس نعم احسن الله اليك قال رحمه الله وحكم فان اشتري اخر لم يدخل في المضاربة لانه غير مأذون فيه. وحكمه حكم ما لو اشتري لغيره شيئا بغير اذنه - 00:09:07  
فان تلف الالف قبل نقدة في الاول وحكمه حكم ما لو اشتري لغير شيئا بغير اذنه يعني اشتري بعين ماله اذا اشتري بعين مال الغير بغير اذن لا يصح واما لو اشتري في ذمته فانه يصح - 00:09:30

مفهوم هذا ايه ده؟ نعم احسن الله اليك قال رحمة الله فان تلف الالف قبل نقدة في الاول فعلى رب المال الثمن لان الشراء باذنه ويصير رأس المال الثمن. ويصير رأس المال الثمن الثاني. لان الاول تلف قبل تصرفه فيه - 00:09:47

وان تلف قبل الشراء لم يدخل المشتري في المضاربة لانها امسخت قبل الشراء لتلف رأس المال وزوال الاذن طيب يقول فان ترت الاولى يعني التي اعطاه قبل نقدة - 00:10:14

الاول فعلى رب الماء الثمن بان الشراء باذنه فهو امين واذا كان التلف بغير تعد ولا تفريط فلا ضمان عليه مفهوم يعني عندنا الان اه اشتري عبدا بالف اعطاه الفا واشتري عبدا بالف - 00:10:28

وتلف المال قبل نقدة. نقول هنا يقول على رب علمنا. العامل لا يضمن شيئا لانه ليس متعديا في الصورة الثانية اذا اشتري شيئا لم يؤذن له فيه فانه يظمن ولهذا قال قال رحمة الله ويصير رأس المال الثمن الثاني لان اول تلف. وان تلف قبل الشراء لم يدخل المشتري في المضاربة لان - 00:10:49

ان من فسخت قبل الشراء لتلف رأس المال وزوال الاذن لانه اذا تصرف تصرفها ليس مأذونا فيه انتقلت يده من الامانة الى الخيانة وحينئذ يكون ضامنا بكل حال احسن الله اليك قال رحمة الله فصل - 00:11:13

وليس له التصرف الا على الاحتياط الوكيل لانه وكيل رب المال الا ان له شراء المعيب. لان مقصودها الربح وقد يربح في المعيب بخلاف الوكالة فان الشراء فيه يراد للقنية - 00:11:32

واذا اشتري شيئا فمابع ليس له التصرف اي العامل الا على الاحتياط كالوكيل لانه في الواقع وكيل الا ان له شراء المعيب. يعني يجوز ان يشتري شيئا معينا لان المقصود الربح بخلاف الوكالة - 00:11:48

فلو قلت وكلتك ان تشتري لي سلعة. لا يجوز ان تشتري لي شيئا معينا. لاني حينما وكلتك للشراء اريدها للقنية والانتفاع اما هنا فالمراد ماذا؟ الربح والربح قد يكون في الشيء المعيب. قد يشتري شيئا معينا ويربح فيه اكثر من - 00:12:07

المعيب يعني مثلا اراد ان يتوجه في الاجهزة يجوز ان يشتري مثل اجهزة غير اصلية ما دام ان فيها ربح لكن لو اني وكلتك قلت اشتري لي جهازا لا يجوز ان تشتري غير اصلي - 00:12:26

لاني اريد الاستعمال والغنية هذا هو الفرق. نعم ايش التشريح شي معيب يعني احسن الله اليك قال رحمة الله واذا اشتري شيئا فبان معينا فله رده ان اختلف هو ورب المال في رده - 00:12:41

فعل ما فيه النظر لان المقصود الحظ لها ما اذا اختلفا قدم الاحظ قال رحمة الله فصل فان اشتري من يعتقل على رب المال صح لانه مال متقوم قابل للعقود. فصح اذا اشتري من يعتقد - 00:13:04

يا رب المال وضابط ذلك اذا اشتري ذا رحم محرم من رب المال بحيث لو قدر ان احدهما ذكر والآخر انتى حرمت تناحر بينهما. كما لو اشتري مثلا عمه ها - 00:13:23

او اشتري خاله او نحو ذلك هذا يعتقد عليه بمجرد الشراء. نعم احسن الله اليك رحمة الله لانه مال متقوم قابل للعقود. فصح شراؤه كالذى نذر رب المال عنقه ويعتقى وعلى العامل الظمان. علم او لم يعلم لان مال المضاربة تلف بتفرطيه. وفي قدر ما يضمن وجهان - 00:13:41

احدهما ثمنه لانه فات فيه والثانى قيمته لانها التالفة وقال ابو بكر ان لم يعلم لم يضمن لانه معذور فلم يضمن. كما لو اشتري معينا لم يعلم عبيه. ويخرج الا يصح شراؤه - 00:14:09

لان الابن تقيد بالعرف بما يمكن بيعه والربح فيه فلا يتناول غيره ولانه تقيد بما يظن الحظ فيه وهذا لا حظ للتجارة فيه. ولهذا جعلناهم مفرطا والزمناه الظمان وهذا التخريج ومعنى التخريج يتخرج التخريج نقل حكم مسألة الى ما يشبهها - 00:14:25

والتسوية بينهما في الحكم هذا التقليد جيد وتخرج الا يصح الى واشتري المضارب لـ اشتري المضارب العامل من يعتقد على رب المال يقول لا يصح الشراء. لماذا؟ قال لـ اذن تقيد بالعرف - 00:14:51

بالعرف لما يمكن بيعه والربح فيه. حينما قال خذ هذا المال اتجرب به مثلا في الارقة لم يطرأ على باله ان يشتري شيئا يعتقد على

وحيثئذ يكون من المعروف عرفا والقاعدة ان المعروف عرفا كالمشروع - 00:15:08

فهمتم ويحتمل ويخرج الا يصح لان الاذن تقيد بالعرف واذا تقيد بالعرف فالقاعدة ان المعروف عرفا كالمشروع لفظا فكانه قال خذ هذا المال اتجر به في الارقة بشرط ان لا - 00:15:27

ذا رحم محرم مني وهذا القول وجيه. نعم نحن نقول هنا نقول احسن من احسن منه الاخير هذا. لا يصح يرد على صاحبه ولا  
ولا يقول العبد اذا اذا يعني العبد لا ينتقل عن ملك صاحبه - 00:15:46

واضحة هذى؟ يعني العامل هذا اشتري عبدا من زيد. ثم تبين ان هذا العبد يعتقد على المالك يقول هذا هذا الشراء لا يصح في رد العبد  
الى زيت ويأخذ الماء. وكان شيئا لم يحصل - 00:16:16

احسن الله اليك قال رحمه الله وان اشتري زوجة رب المال او زوج ربة المال صح وان فسخ النكاح لملكه اياه فان قبل الدخول فعلى  
العامل نسوة الصداق لانه افسد للنكاح فاشبه من افسده بالرضاع - 00:16:34

وهنا ايضا نقول يتخرج كالتخريج السابق ان الشراء لا يصح ان الشراء لا يصح ابن القيم يقول لان الاذن تقيد العنف بما يمكن بيعه ولا  
ضرر فيه على رب المال. ورب المال حينما يعطيه لا يطرأ على باله ان يشتري - 00:16:54

من زوجته بهذه مسألة كالسابقة ونقول هذا الشراء لا يصح ايش فيها نقيس على المسألة السابقة ان الابن تقيد بالعرف وهو حينما  
اعطاه المال يتجر به العرف يقتضي الا يشتري زوجته - 00:17:16

فلا يصح الشراء ويكون هذا الشراء وجوده كعدمه احسن الله اليك قال رحمه الله فصل فان اشتري من يعتقد لانه افسد نكاحه فاشبه  
من افسده بالرضاع اشبه من افسد النكاح وبالرضاع - 00:17:49

كيف ذلك؟ قالوا كما لو عقد له على طفلة صغيرة عمرها سنة زوجتك بنتي وهذا الزوج له زوجة كبرى وزوجة كبيرة فارضعت الكبرى  
الصغرى وحيثئذ ينفسخ النكاح عن الزوجتين اما الكبرى - 00:18:11

فلان صارت ام زوجته وان الصغرى فلانها صارت بنته من الرضاع الانسان مثلا عنده امرأة اسمها فاطمة عقد له جاء شخص وقد  
زوجتك زوجتك ومولية فلانة وهي صغيرة قال ما شا الله هذى البنت كذا قال زوجتك ايها - 00:18:37

فجاءت الكبرى وارضعت الصغرى ونقول هنا افسدت النكاح. الكبرى صارت حراما لانها صارت ام زوجته والصغرى حرام لانها  
صارت بنته من الرضاعة الفقهاء يعني مثلوا هذى قد لا لا الكبرى. ولو دبت - 00:19:02

الصغرى ورضعت يعني الكبرى نامية وجد الصغرى ودببت ورضعت منها ما تدرى لا يعتبرون خمس الرضعة هي المقصة يقول هنا لا  
تطمن - 00:19:33